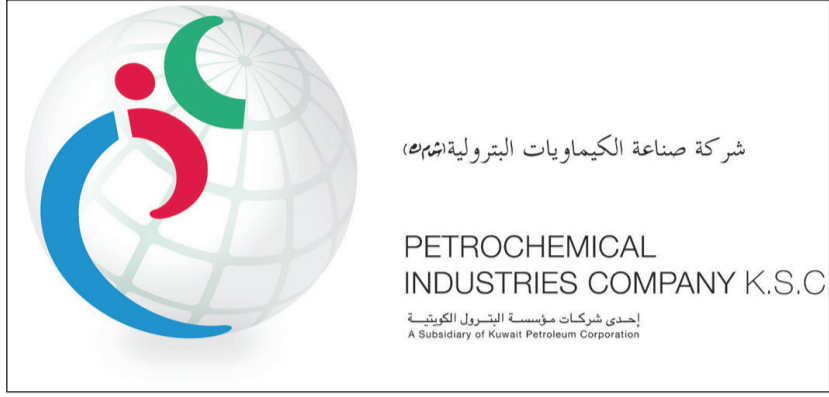




دعت 8 شركات عالمية لتقديم عروضها قبل 5 مارس المقبل

«الكيمائيات» تطلب مستشاراً لتشغيل مصانع البولي بروبيلين والبرازيلين



شركة صناعة الكيمائيات البترولية (ش.م.ك.)

PETROCHEMICAL INDUSTRIES COMPANY K.S.C.
إحدى شركات مؤسسة البترول الكويتية
A Subsidiary of Kuwait Petroleum Corporation

عالمية لتقديم عروضها المالية قبل الموعد المحدد آنفاً وهي بوسطن جروب وماكنزي وديلويت وارنست اند يونغ وكوي بي ام جي والعديد من الشركات الأخرى. وذكرت أن المرحلة الأولى تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية لتشغيل مصانع البولي بروبيلين والبرازيلين، في حين تتضمن المرحلة الثانية خطة الانتقال التفصيلية التي تشمل استيعاب عمالة الأسمدة وتدريبهم على المصانع الجديدة مع إعداد العقود والاتفاقيات اللازمة لتشغيل هذه المصانع. وأشارت إلى أنه تم تشكيل 11 فريقاً متخصصاً لإدارة عملية الانتقال بكفاءة ووفقاً للخطة والأهداف المحددة مع التأكيد على مراعاة الاهتمام بالجوانب المتعلقة بالعمالين والتشغيل الآمن للمصانع.

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن شركة صناعة الكيمائيات البترولية طرحت ممارسة تطلب فيها مستشاراً لتقديم أعمال استشارية لتشغيل مصانع البولي بروبيلين والبرازيلين، وحددت الشركة موعد 5 مارس المقبل لتقديم العروض المالية من قبل الشركات التي تم تأهيلها للمشروع. وتهدف شركة صناعة الكيمائيات التي تسكن العمالة الكويتية و عمالة المقاول التي كانت تعمل في مصانع الأسمدة للتحويل من إنتاج الأسمدة لإنتاج (البولي بروبيلين والبرازيلين)، متوقعة أن يتم الانتهاء من خطة التحول في الربع الثالث من 2019. ودعت «صناعة الكيمائيات» 8 شركات

مطلع 2019 وبزيادة 217% عن الفترة ذاتها من العام الماضي

89 مليون دينار حجم تعاملات كبار الملاك بالبورصة



أهم تغيرات الملكية بالشركات المدرجة في يناير الماضي

25.5 مليون دينار قيمة عمليات الشراء تمت على أسهم 24 شركة

8 عمليات تخارج من أسهم 7 شركات

63.5 مليون دينار قيمة عمليات البيع تمت على أسهم 17 شركة

3 عمليات دخول على أسهم 3 شركات



18 مليون دينار قيمة تعاملات «هيئة الاستثمار» على سهمي «زين» و«الخليج»

شريف حمدي

بلغت قيمة تعاملات كبار الملاك في أسهم الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية خلال تداولات الشهر الأول من 2019، نحو 89 مليون دينار بزيادة 217% مقارنة مع حجم التعاملات في يناير من 2018 والبالغة 28 مليون دينار. وتوسعت التعاملات ما بين بيع وشراء واستحواد وتخارج من شركات إما بالكامل أو بنسب متفاوتة لتصبح أقل من 5%، على أسهم العديد من الشركات الموزعة على قطاعات السوق، وبلغ عددها 75 عملية. ورغم ارتفاع عدد صفقات الشراء لكبار الملاك، إلا أن قيمة عمليات البيع كانت الأعلى بفارق كبير عن قيمة العمليات الشرائية، ويرجع السبب في ذلك لإنتمام عمليات بيع لاقعة على سهم بنك الخليج بقيمة 35 مليون دينار مقابل عملية شراء للسهم بـ 10 ملايين دينار في صفقة لصالح الهيئة العامة للاستثمار، ليبلغ إجمالي تعاملات كبار على سهم بنك الخليج 45 مليون دينار خلال يناير وهي تشكل 50.5% من القيمة الإجمالية. وزاد من قيمة العمليات البيعية صفقات أخرى نفذتها مجموعة الخير الوطنية للأسهم والعقارات من خلال بيع 20% من أسهمها في شركة السكب

45 مليون دينار من إجمالي القيمة لسهم الخليج بنسبة 50.5% من إجمالي 71.5% من قيمة التعاملات لتقليص حصص كبار في 17 شركة

«التأمينات» اشترت أسهماً بـ 2.7 مليون دينار تمرکزت حول «المتكاملة» و«ميزان»



محمود عيسى

قالت وكالة بلومبيرغ الإخبارية إن شحنات النفط من منطقة الخليج العربي التي تصدر بانتظام إلى الولايات المتحدة وهي المملكة العربية السعودية والكويت والعراق والإمارات العربية تراجعت إلى أقل من 900 ألف برميل يوميا الشهر الماضي. وفقا للبيانات التي تصدرها وحدة بلومبيرغ المتخصصة برصد شحنات النفط عبر المحيطات، وهو ما يقرب من نصف المستوى الذي كانت عليه عندما بدأت تخفيضات الإنتاج، وإذا أضفنا إلى ذلك تخفيضات الإنتاج، وإذا أضفنا إلى ذلك تخفيضات إنتاج أوبك في غرب أفريقيا وتحديداً نيجيريا وأنغولا، فإن انخفاض تدفق النفط الخام عبر الأطلسي يصبح أكثر دراماتيكية مسجلاً تراجعاً بنسبة 70% تقريباً عما كان عليه عام 2013. وأضافت بلومبيرغ أنه مع استمرار نمو الصادرات النفطية الأميركية، ومازالت شحنات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في الاتجاه المعاكس محدودة، يأمل مالكو السفن أن تتوسع صادرات الولايات المتحدة بما يكفي لتعويض الركود في تدفقات أوبك، حتى لو كان ذلك يعني إرسال ناقلات فارغة عبر المحيط الأطلسي لالتقاط هذه الشحنات. ففي البداية، كانت الصادرات الأميركية المرتفعة بمنزلة نعمة لأصحاب السفن، الذين

كيف تحولت الولايات المتحدة إلى أكبر منتج بعد النفط الصخري؟

تراجع صادرات الخليج النفطية لأميركا إلى 900 ألف برميل يوميا

ارتفاع إنتاج أميركا وفرض عقوبات على إيران وفنزويلا
يحولان تجارة النفط رأساً على عقب

وجدوا زيادة في الأرباح بشكل جيد في السوق المتنامية لناقلاتهم، التي كانت تضغط في السابق إلى السفر فارغة في الرحلة إلى الشرق أثناء مغادرتها أميركا، عبر المحيط الأطلسي إلى الشرق الأوسط. ولكن الآن، انخفض حجم الخام الذي يتم شحنه غرباً عبر المحيط بشكل ملحوظ. وكان أول المتضررين ما تعرض له تدفق الخام الخفيف والحلو (المادة التي تحوي على الكثير من جزيئات الهيدروكربون الصغيرة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى منتجات مثل البنزين - وبالتالي الخفيف - مع نسبة منخفضة جداً من الكبريت - وبالتالي الحلو) من نيجيريا، والتي تمت الاستعاضة عنها في المصافي الأميركية بمنتجات من النفط الصخري. هذه فقط واحدة من النتائج التي تخضت عنها طفرة النفط الصخري الأميركي، حيث كان النفط الخام يتدفق دائماً عبر محيطات العالم. وختمت بلومبيرغ بالقول إن ناقلات النفط العملاقة تحقق أموالاً عندما تكون محملة بالنفط، وبالتالي فإن القدرة على شحن الخام في كلا الاتجاهين عبر البحار تجعل الأمر معقولا بالنسبة لأصحاب السفن، لكن ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة وتخفيضات إنتاج أوبك وفرض عقوبات على إيران وفنزويلا يحوّلان تجارة النفط الخام العالمية رأساً على عقب.

إصلاحات البورصة استقطبت مزيداً من الاستثمارات الأجنبية

كيف عززت الكويت مكانتها ضد تقلبات سوق النفط؟

4.1% نمو الناتج المحلي في 2019.. وتقلبات أسعار النفط قد تؤثر على النمو مستقبلاً
رفع طاقة إنتاج الخام الخفيف إلى 250 ألف برميل يوميا بحلول 2021

محمود عبدالرزاق

استأنف الاقتصاد الكويتي نموه في ضوء ارتفاع الإيرادات غير النفطية وزيادة الاستثمار الحكومي، في حين من المتوقع أن تجتذب إصلاحات أسواق رأس المال والقطاع المصرفي المزيد من التدفقات الاستثمارية إلى البلاد. وفي تحليلها لآداء الاقتصاد الكويتي خلال العام الماضي، قالت مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب إن تحسن ثقة المستهلك وارتفاع الطلب والاستثمار يعززان نمو الاقتصاد غير النفطي المتوقع 3% في 2019. وقد استمد النمو في 2018 الدعم من استقرار القطاع النفطي ما دفع صندوق النقد الدولي لتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي 2.3% في 2018 ثم رفع تقديرته إلى 4.1% في 2019، وهو تحول كبير عن انكماش بنسبة 3.3% الذي شهده العام السابق، ولكن تقلبات أسعار النفط قد تؤثر على النمو في المستقبل. واستمدت المكاسب زخمها من نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 9% على أساس سنوي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من 2018.

وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء المركزي، فقد تمت الخدمات غير المالية 2.9%، والتعليم 2.3%، وتجارة الجملة والتجزئة 0.8%، وبرغم تدني أسعار التعادل للنفط الكويتي والتي بلغت 48 دولاراً للبرميل في ميزانية 2018، فإن هبوط الأسعار في الربع الأخير من العام وتراجع الإنتاج سيؤثران على النمو الاقتصادي. وتعزز الكويت مكانتها كمصدر رائد للطاقة لتحصين نفسها ضد تقلبات السوق من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية من الزيوت الممتازة، ورفع طاقة إنتاج الخام الخفيف الحالية من 180 ألفاً إلى 250 ألف برميل يوميا بحلول 2021 وإلى 300 ألف برميل بحلول 2023.

البنية التحتية

وكان تطوير البنية التحتية سواء من خلال الاستثمار المباشر أو غير زيادة استخدام الشركات بين القطاعين العام والخاص، من العوامل المهمة للاقتصاد الكويتي في 2018. ومع أن التخصصات في إطار الميزانية بقيت مقيدة بواقع 20 مليار دينار، فقد توجه المزيد من الأموال نحو تطوير

البنية التحتية، وتم تخصيص 18% من إجمالي الإنفاق للمشاريع الرأسمالية، وشملت تطورات البنية التحتية توسعة مطار الكويت الدولي بإضافة مبنى جديد يستوعب 4 ملايين مسافر سنوياً، وإحراز تقدم كبير في مشروع جسر الشيخ جابر، وإتمام مشاريع رئيسية لتوليد الطاقة والمياه. وتأتي إصلاحات السوق المالية في ظل اكتساب البورصة مكانة أكبر على الصعيد الدولي، حيث من المقرر إضافتها على مؤشرات S & P Dow Jones العالمية القياسية مع تصنيف الأسواق الناشئة في سبتمبر، وهي خطوة من المتوقع أن تعزز الاستثمار الداخلي.

في غضون ذلك، تمت ترقية وإدراج 12 شركة كويتية من مؤشر الأسواق الحدودية إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة ويتوقع أن تجذب هذه التطورات تدفقات رأسمالية بنحو مليار دولار. وختمت المجموعة بالقول أنه برغم استمرار إيجابية الآفاق المستقبلية للبورصة فإن أسعار النفط المنخفضة وعدم الاستقرار الإقليمي كان لهما تأثير على السوق في العام الماضي.



ناقلة نفط ترسو في ميناء الاحمدي حيث تحسنت أسعار النفط وانعكست إيجاباً على الإيرادات النفطية